

شأ ضمنه قيمته ثوب ابيض ومثل السويق
وان شأ اخذ المصوغ او الملتوت وخرق
ما زاد الصبغ والسمن رد غاصب الغاصب
المغصوب على الغاصب الاول يبرأ عن ضمانه
كالوهلك المغصوب في يد غاصب الغاصب
فادي القيمة الي الغاصب اذا كان قبضه القيمة
معروفا غصب شيئا ثم غصبه آخر منه فاراد
المالك ان ياخذ بعض الضمان من الاول وبعضه
من الثاني له ذلك الاجازة لا تلتحق الاطلاق
فلو اتلف مال غيره تعديا فقال المالك اخرجت
او ضيت لم يبرأ من الضمان كسر الخشب فاحشا
لا يملكه ولو كسره الموهوب له لم ينقطع
الرجوع **فصل** عيب ما غصبه وضمن
قيمته ملكه مستندا الي وقت الغصب والقول
له في قيمته ان لم يبرهن المالك على الزيادة فان
ظهر

ظهر وهي اكثر مما ضمن وقد ضمن بقوله اخذه
المالك ورد عوضه او مضى ولو ضمن بقوله
المالك او يبرهانه او بنكول الغاصب فهو له
ولا خيار للمالك وان باع المغصوب فضمنه
المالك نفذ بيعه وان حرر ثم ضمنه لا وزايد
المغصوب مطلقا امانة لا يضمنه الا بالتعدي
او بالمنع بعد طلب المالك وما نقصت الجارية
بالولادة مضمون ويحيز مولاهان نابا ممت
مغصوبه فردها حاملة فانت بالولادة ضمن
قيمتها بخلاف الحرة ومنافع الغصب غير مضمونة
استوفها او عطلها الا ان تكون وقفا او مال
يتيم او معدلا لا تستغفال الا اذا سكت بتاويل
ملك او عقد وخرم المسلم وخنزيرة اذا اتلفها
وضمن لو كان النسي بخلاف ما لو استراهامنا
ونشرها فلا ضمان ولا يضمن غصب خمر مسلم ثقلها